أثر متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، على تطور معدلات الفقر في الجزائر باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة:1985–2018

The Effect of macroeconomic Policy Variables on the Evolution of Poverty Rates in Algeria Using ARDL Self-Regression During the Period: 1985-2018

د. صافة محمد

مخبر البحث: تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

mohamed.safa@univ-tiaret.dz

أ.د. شريط عابد

مخبر البحث في تشريعات حماية البيئة

جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

cheriet14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/07

تاريخ القبول: 2020/03/26

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مختلف متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، المؤثرة على معدلات الفقر في الجزائر، وتم الاعتماد في الدراسة على متغيرات السياسة النقدية الممثلة في معدل التضخم، ومتغيرات السياسة المالية الممثلة في معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومتغيرات السياسة الخارجية الممثلة بمعدل نمو رصيد الميزان التجاري ومعدل نمو سعر الصرف. وهذه المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية تمتد من سنة 1985 إلى 2018، من أجل بناء نموذج قياسي يفسر أثر هذه العوامل على معدل الفقر في الجزائر، وقد أكدت النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة طويلة الأجل تربط معدل الفقر بمعدل النمو الاقتصادي بميل سالب (1.5)، وبمعدل البطالة بميل موجب(0.81)، وبمعدل نمو رصيد الميزان التجاري بميل موجب(0.002).

الكلمات المفتاحية: الفقر، السياسة النقدية، السياسة المالية، سعر الصرف، النمو الاقتصادي.

Abstract : The objective of this study is to find the different variables of macroeconomic policies that influence the poverty rate in Algeria, this study is based on the monetary policy variables represented in the inflation rate, the financial policy variables represented in the economic growth rate and the unemployment rate and the foreign policy variables represented by the growth rate of the trade balance and the growth rate of the exchange rate, and these variables are annual data ranging from 1985 to 2018 ,in order to Build economic model that explains the impact of these factors on the poverty rate in Algeria, and the results confirmed that there is a long-term relationship that links the poverty rate to the steep economic growth rate negative (1.5), at the unemployment rate with a positive slope (0.81) and at the growth rate of the trade balance with a slope positive (0.002).

Keywords: Poverty, Monetary policy, Fiscal policy, Exchange rate, Economic growth.

JEL Codes : I32, I38.

*مرسل المقال: صافة محمد (Safamed2018@gmail.com).

مقدمة:

الفقر ظاهرة اقتصادية معقدة ومتجددة، ليست وليدة اليوم فحسب بل قديمة قدم البشرية ، تواجهها معظم دول العالم على خلاف أنظمتها ومستوياتها الاقتصادية، باعتبارها أحد معوقات التنمية الاقتصادية ، حيث أنها تؤثر على مستويات الاستهلاك والادخار للعائلات وتقلل من معدلات النمو الاقتصادي للبلدان، مما يؤثر على مختلف التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية لها، كما أنها تساهم في تفشي الأمراض وتدني مستويات الصحة داخل المجتمعات بالإضافة إلى انخفاض العمر المتوقع عند الولادة، وعليه تسعى معظم دول العالم إلى تبني مختلف السياسات الاقتصادية الرامية إلى مواجهته والتقليل من آثاره. و الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت كثيراً من ارتفاع معدلات هذه الظاهرة، خاصة خلال سنوات الستينيات والسبعينيات، حيث بلغ معدل الفقر في المتوسط لفترة السبعينيات 39.45% وهو أكبر مقارنة مع متوسط الفقر لسنوات الثمانينيات (20.98%) والتسعينيات (25.92%)، ولمتوسط 17 سنة الأولى من الألفية الثالثة (15.73%).

الإشكالية الرئيسية: بناءً على ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: ما جدوى السياسات الاقتصادية الكلية لمحاربة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018 ؟

الفرضيات: للإجابة على هذه الاشكالية نضع الفرضيات التالية:

- سياسة رفع معدل النمو في الجزائر له أثر إيجابي في محاربة الفقر خلال الفترة 1985-2018.
- سياسة تقليل معدلات التضخم والبطالة في الجزائر من شأنه تخفيض معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة تلك.
- السياسة المبنية على زيادة الانفاق الحكومي لها أثر موجب على تقليل من معدلات الفقر في الجزائر على المدى الطويل خلال الفترة:1985-2018.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى البحث في مختلف متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية المؤثرة على تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2018، كالسياسة النقدية والمالية وسياسات تثبيت الأسعار ورفع الأجور والسياسة الخارجية الرامية إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، كما تهدف إلى قياس هذه العوامل وتحليلها.

أهمية الموضوع: تنبع أهمية الموضوع، من كون أن الفقر ظاهرة اقتصادية معقدة تواجهها مختلف اقتصاديات بلدان العالم، على خلاف أنظمتها ومستوياتها الاقتصادية، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، فهو يضعف ويقلل من مستويات الاستهلاك والادخار لدى العائلات، ويصاحبه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي واختلالات على مستويات التوازنات المالية الكلية للبلد، كل هذه الآثار جعلتها محطة أنظار واهتمام العلماء الاقتصاديين وأصحاب القرار- نخص الذكر بالجزائر- الذين لم يدخروا جهداً في البحث عن مختلف السبل والسياسات الكفيلة بتقليصها ودفعها نحو الانخفاض، من خلال البحث في الطرق المثلى الكفيلة بقياسه لمعرفة مؤثراته والوقوف على العوامل

المتسببة في حدوثه، بهدف تقليصه الى الحد المعقول والمقبول اقتصاديا.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع الفقر من المواضيع التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين، حيث تعددت الدراسات والأبحاث في هذا المجال سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، ومن أهم الدراسات السابقة نذكر:

الدراسة المقدمة من طرف الباحث **د. علي عبد القادر** والمعنونة بـ: تقييم سياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، حيث استعرضت هذه الدراسة أهم التوجهات الحديثة في صياغة السياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر بالإضافة إلى أحدث النتائج في تقييم كفاءة الشبكات العربية للضمان الاجتماعي، حيث بينت الدراسة أن الدول العربية محل الدراسة (الأردن، تونس الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا)،قد اتبعت مقاربة توسيع شبكات الضمان الاجتماعي كاستراتيجية للإقلال من الفقر في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وتوصلت الدراسة المتعلقة بتطور الفقر مع الزمن إلى زيادة تفشي وعمق الفقر في كل من الأردن والجزائر ومصر(تمثل70% من إجمالي سكان العينة)، ويمكن تفسير هذه الاتجاهات الزمنية لزيادة الفقر على أساس أن عمل شبكات الضمان الاجتماعي قد تحيد نتيجة لانهيار النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

الدراسة المقدمة من طرف الباحثان **سالم توفيق النجيفي وأحمد فتحي عبد المجيد**، والمعنونة بـ: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، حيث توصلا إلى أن كلا من سياسات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في السياسة المالية التوسعية من خلال اصلاح النظام الضريبي، لها دور في حفز النمو و زيادة الاستخدام مما يؤدي الى تخفيض الفقر وتحسين نسب توزيع الدخل، وكذلك السياسة النقدية لها نفس الآثار على معدلات الفقر ولكن على المدى القصير، كما أكدت هذه الدراسة على أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بهدف وضع استراتيجيات فعالة في هذا المجال.

بالإضافة إلى ما سبق فقد بينت الدراسة وجود علاقة قوية من الناحية الإحصائية بين الفقر والتباين في الدول العربية، مقابل علاقة ضعيفة بين النمو والتباين، غلا إذا كان الدخل القومي مرتفعا جدا أو منخفضا.

دراسة الباحثان **بن جلول خالد وسالمي جمال** والمعنونة بـ: تأثير التضخم على معدلات الفقر– دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، حيث توصلا الباحثان إلى أن تأثير التضخم على الفقر يكون بصفة غير مباشرة في الكثير من الأحيان، فهو يؤثر على النمو الاقتصادي والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل ومستوى الدخل الحقيقي فهذه العوامل مجتمعة تعمل بشكل مباشر وكبير في تأثير على معدلات الفقر، كما توصلا إلى أن التضخم والبطالة يؤثرا بنسبة77.5% على الفقر، وتعتمد معدلات الفقر في الجزائر على متغيرات أخرى خاصة في المناطق الريفية التي تختلف كثيراً عن المناطق الحضرية.

تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، حيث نتناول في المحور الأول مفاهيم عامة حول الفقر ومختلف النظريات المفسرة له ومؤثراته وآثاره على الاقتصاد، أما المحور الثاني فيتناول مختلف السياسات

الاقتصادية الكلية الموضوعة في إطار محاربة التضخم في الجزائر، أما المحور الثالث فهو عبارة عن دراسة قياسية لأثر مختلف سياسات الاقتصاد الكلي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2018.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في توصيف وتحليل ظاهرة الفقر من خلال عرض مختلف التعاريف ومفاهيم الفقر وسياسات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي بهدف تحليل مختلف النتائج والأرقام المتعلقة بالفقر والسياسات المتبعة في محاربته، وتبيان العلاقات التي تربط المتغيرات وتأثيرها في الظاهرة محل الدراسة، والمنهج القياسي حيث تتطلب الدراسة بناء نموذج قياسي للوصول إلى نتائج كمية لأثر متغيرات سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1.مفاهيم عامة حول الفقر:

1.1مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى البيئية، فقد اختلفت تعاريفه ومفاهيمه باختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين وتوجهاتهم وباختلاف الفترة والظروف المتواجدين فيها، فليس من السهل إيجاد تعريف دقيق وكامل للفقر نظرا لتعدد واختلاف العوامل المؤثرة فيه والمؤثر فيها، ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- **تعريف Lipton**: في أي وقت يمكن اعتبار الشخص فقيرا، إذا وفقط إذا كانت موارده الاقتصادية غير كافية (Lipton, 1997)
- **تعريف آدم سميث:"1776"**: يمكن القول حاليا أنه في معظم دول أوروبا نجد ان عامل يومي يخجل من الظهور في المجتمع وذلك لعدم امتلاكه لقميص من النسيج.
- **تعريف الفقر حسب البنك الدولي**: الفقر هو عدم التمكن من تحقيق القدر الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي، 1999، صفحة 88).
- **تعريف أنطوان حداد**: من خلال كتابه "الفقر في لبنان": الفقر هو حالة من الحرمان تتجسد في انخفاض الاستهلاك الغذائي وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وانخفاض فرص الحصول عليه وتدني وسوء أحوال السكان.
- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للفقر**: الفقراء هم الذين يعجزون عن تحقيق حد أدنى أو مقبول من الرفاه البشري. (Programmer(UNDP), 1997, p. 13).
- **تعاريف الفقر من حيث المعنى الواسع**: يتسع الفقر في هذا المعنى ليشمل العجز أو النقص في إيصال الأشخاص الفقراء لأفكارهم وآراءهم، بالإضافة إلى فقرهم من حيث الحاجات الأساسية فهم يفتقرون إلى الأمن والكرامة والاستقلالية، وتتعدد التعاريف في هذا الاطار ومن أهمها تعريف منظمة الأمم المتحدة: الفقر هو ظرف انساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة

الضرورية للتمتع بالمستوى اللائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الامم المتحدة، 2010، صفحة 06).

من خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى التعريف التالي: الفقر هو ظاهرة معقدة، متعددة الجوانب تمثل حالة من الحرمان يعيشها الفرد أو المجتمع وبالتالي البلد، في فترة زمنية ومكانية معينة، من شانها، أن تجعله في حاجة إلى أدنى متطلبات العيش الكريم والمنحصر أساساً في الغذاء والاكل والملبس ودخل يحقق له ذلك، حيث ينتج عن هذه الحالة من الحرمان التعرض للإقصاء من المجتمع ومواجهة صعوبة في التمتع برغد الحياة الاجتماعية، والشعور بالنقص المادي والضيق النفسي والمعنوي.

2.1.أنواع الفقر:

ونميز بين عدة أنواع للفقر من الناحية الاقتصادية وهي:

أ. الفقر المدقع: وهي الحالة التي يصبح فيها الانسان عاجزاً باستخدام دخله عن تلبية الحاجات الغذائية الأساسية الممثلة بعدد من السعرات الحرارية التي تضمن له البقاء على قيد الحياة، وحسب منظمة الأغذية والزراعية ، فقد تم تقدير هذه السعرات بحوالي1800 حريرة يوميا، كما أن البنك الدولي وعبر احصائياته يقوم بقياس القيمة المقابلة لهذه السعرات الحرارية يوميا مثلا بـ: 1.25دولار أمريكي للفرد، حسب معادلة القوة الشرائية لعام 2005. (Ravallion, 2008, p. 163)،كما أصبحت 1.90$ للفرد حسب معادلة القوة الشرائية لعام2011 .

ب.الفقر المطلق: وهو الحالة التي يقل فيها الدخل الفرد عن الحد الذي يضمن لصاحبه الحصول على الاستهلاك الضروري (الحاجات الأساسية) من غذاء ولباس وسكن، للمحافظة على حياته وبقاءه، وداخل منطقة الفقر نميز بين نوعين من خطوط الفقر، خط الفقر الأعلى (الفقر المطلق العادي) يقدر بـ:02 دولار أمريكي وخط الفقر الأدنى (فقر المطلق المدقع)، يقدر بـ01 دولار أمريكي، حيث أن تجاوز دخل الفرد خط الفقر الأعلى يجعله غنيا، أما إذا قل دخله عن خط الفقر الأدنى فانه يعاني من الفقر المدقع. (Ravallion, 2008, p. 163)

جـ.الفقر النسبي: ويظهر هذا النوع من الفقر عند وجود اختلاف بين دخول الافراد داخل المجتمع الواحد، بغض النظر عن قدرة الافراد على تامين حاجياتهم الأساسية، فيمكن أن نصنف أفراد على أنهم فقراء من وجهة نظر الفقر النسبي ولكنهم ليسوا كذلك من وجهة نظر الفقر المطلق وفي هذا المجال يرى موريسون أن الفقير نسبيا هو ذلك الشخص الذي لا يتمكن من توفير حاجياته المستهلكة من طرف المواطنين المتواجدين في مجتمعه، فالشخص الذي لا يمتلك القدرة على شراء سيارة مثلا او تلفاز في بلد غني هو فقير نسبيا بالرغم من أنه ليس فقيرا فقرا مطلقا، كون هذه الحاجيات لا تؤثر على حياته في حالة عدم توفرها، وعليه يعتبر الشخص فقيرا نسبيا اذ كان دخله يقل عن متوسط دخل الفرد داخل المجتمع (Morrisson, octobre 2002).

د.فقر شروط الحياة: ويمثل الحالة التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط ومظاهر الحرمان والاقصاء والعجز والتذمر في مختلف مجالات الحياة، ونميز بين نوعين من فقر شروط حياة، فقر معيشي مرتبط بحالة الحرمان من الغذاء والمسكن والملبس والصحة وما شابه ذلك، وفقر الطبيعة الاجتماعية وهو مرتبط بالعلاقات بين الافراد والترقية والانخراط في

نشاطات المجتمع.

هـ.فقر القدرات: يتمثل فقر القدرات في الحرمان من الإمكانيات الأساسية(القدرات) التي تساعد من تتوفر لديهم من بلوغ بعض الحدود الدنيا المقبولة حسب طبيعة المجتمع المتواجد فيه، ويرجع ذلك لعدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الناس لتحقيق تطلعاتهم.

3.1.مؤشرات قياس الفقر:

ومن أهمها: (وهب، 1996، صفحة 167)

أ.مؤشر حدوث الفقر: يطلق عليه بمؤشر الرقمي للفقر، وهو أكثر المؤشرات شيوعا نظراً لبساطته وسهولة حسابه، ويحسب بالعلاقة الرياضية التالية: $H = \frac{q}{N}$، حيث:Hيمثل المؤشر الرقمي للفقر،qعدد الفقر عند خط الفقر،Nعدد الافراد في المجتمع. ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المؤشر عدم أخذه بعين الاعتبار شدة الفقر واهتمامه بعدد الفقر.

ب.مؤشر فجوة الفقر: ويحسب بالعلاقة الرياضية التالية:$P_G = \frac{1}{q}\sum_{i:1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)$، $P_G = I.H$

حيثzيمثل خط الفقر مقاسا بالدخل، P_Gيمثل مؤشر الفقر،iيمثل رقم الفئة الفقيرة،y_iيمثل الوسيط لترتيب الفقر في المجتمع بعد الترتيب التصاعدي للاستهلاك في المجتمع إلى غاية خط الفقر. وما يعاب على هذا المؤشر عدم اهتمامه بشدة الفقر أي لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء.

جـ. مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر ذلك التفاوت الموجود بين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويحسب بالعلاقة الرياضية التالية:$P_s = \frac{1}{n}\sum(z-y_i)^2$

حيث: :P_s مؤشر شدة الفقر. وكلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت و اللامساواة بين الفقراء والعكس صحيح.

4.1.قياس الفقر:

يقاس الفقر بعديد من المؤشرات والمقاييس والتي نجد على رأسها خط الفقر، الذي يعتمد كثيراً عليه في حساب مؤشرات الفقر، ويطلق على خط الفقر بعتبة الفقر، ويستخدم خط الفقر للفصل وتميز الفقراء في المجتمع، كما يساعد على قياس شدة الفقر، ويعرف خط الفقر على أنه التكلفة النقدية الضرورية للحصول على مستوى معيشي للفرد أو الاسرة مقبول، وبالتالي يمكن القول أن الفرد الذي له تكلفة معيشية تقع تحت خط الفقر يعتبر فقيرا ومن تقع فوق خط الفقر فانه لا يصنف فقيرا.

ومن أهم خطوط الفقر الأكثر انتشاراً نجد خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي، خط الفقر الذاتي، خط الفقر العالمي. (عياد، 2017، الصفحات 26-31)

أ. خط الفقر المطلق: ونقصد به القيد الأمثل للدخل أو التكلفة الاجمالية للمواد والسلع اللازمة لسد الاحتياجات الأساسية سواء كانت غذائية أو غير غذائية خلال فترة زمنية ومكانية محدودة وثابتة، وهذا يسمح بقياس الفقر عند هذا الخط في فترة محدودة وزمان معين، بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذا الخط للمقارنة بين مختلف الفئات والمناطق والأزمنة. فيمكن أن نصنف شخص له تكلفة استهلاكية معينة عند خط الفقر محدود وفي زمان معين، ومنطقة معينة

على أنه فقير، ولكن إذا تم تصنيفه بنفس هذه المعطيات في منطقة أخرى ربما لا يكون فقيرا، وتوجد طريقتين لقياس خط الفقر طريقة الطاقة الغذائية التي تهدف إلى تحديد عدد الحريرات اليومية للفرد التي تضمن له العيش، كما يمكن استخدام قيمة الدخل لتوفير سلة أغذية التي تضمن الحصول على هذه الحريرات.

أما الطريقة الثانية فتتمثل في تكلفة الحاجات الأساسية حيث تعتمد على تحديد سلة من مستلزمات الأساسية لكل فرد ثم تحديد القيمة الاجمالية لهذه المستلزمات، وفي هذا المجال نجد البنك الدولي قد حدد رقمين قياسين تستندان

الى الحد الأدنى من الاستهلاك ومستوى المعيشة لقياس الفقر على مستوى العالمي، وذلك بالاستناد على أسعار الو.م.أ ، فالحد الأدنى يمثل الفقر المدقع والحد الأعلى يمثل الفقر المطلق.

ب. خط الفقر النسبي: وهو عبارة عن نسبة مئوية تقيس عدد الفقراء من المجتمع بالاعتماد على الاستهلاك أو الدخل المتوسط في المجتمع، او الاعتماد على مقايس الرفاهية في توزيع الاسر والافراد، وعادة ما يستعمل مفهوم وسيط الدخل كخط فقر نسبي خاصة في الدول الاوروبية و الو.م.أ. ويتميز هذا الخط في قياسه للفقر من كونه يكون حساسا للتغيرات في توزيع البشر للرفاهية، (نسبة الفقر تتغير حتى ولو بقي مستوى المعيشي ثابت مع تعديل توزيع الدخل)، ويتميز هذا الخط بالسهولة في الحساب والبساطة.

وأهم ما يعاب على هذا الخط أنه دائما يعتبر نسبة معينة من المجتمع فقير حتى ولو كان مستواهم المعيشي مقبول، كما أن هذا الخط يهمل جانب اللامساواة في توزيع الدخل عندما يزيد الاستهلاك كما انه لا يتلائم (هذا الخط) مع الدول النامية التي تتميز بعدم تغير معدلات نموها واستهلاكاتها.

ج. خط الفقر الذاتي: يحسب هذا الخط انطلاقا من أجوبة على أسئلة تطرح على الأسر والأفراد متعلقة بالدخل الأدنى الذي يضمن مستوى معيشي مقبول، مثلا السؤال الموجه للأفراد ما هو الدخل الضروري حتى لا تكون فقيرا، ومن ثم تجمع هذه الإجابات وتبوب ليتم حساب متوسط الإجابات على هذا السؤال ليتم بعد ذلك تحديد خط الفقر الذاتي.

د. خط الفقر العالمي: وهو الخط الذي يستعمله البنك العالمي في حساب نسبة الفقراء في كل دولة من دول العالم، حيث يقوم البنك العالمي بقياس الفقر انطلاقا من تعادل القوة الشرائية، وقد بدأ البنك الدولي بالاعتماد على هذا الخط انطلاقا من سنة 1990 وذلك من خلال تقاريره حول التنمية في العالم.

5.1. الفقر في الفكر الاقتصادي:

تعددت وتنوعت المفاهيم والتفاسير للفقر، بتنوع المدارس والنظريات المفسرة له ومن أهمها نذكر:

أ. الفقر حسب مدرسة الرفاهية الاقتصادية: وحسب هذه المدرسة يحدث الفقر في المجتمع عندما يعجز الفرد أو جماعة عن تحقيق المستوى المقبول من الرفاهية الاقتصادية حسب معايير هذا المجتمع، وذلك بالاستناد الى النظرية الاقتصاد الجزئي للمنفعة حيث يهدف الافراد الى تعظيم منفعتهم، وفي هذا المجال يرى مارتن رفاليون الفقر على أنه تكلفة نقدية لفرد معين في الزمان ومكان معيين بغية تحقيق مستوى لائق من الرفاهية. وعليه يعبر الفقر عن عدم

كفاية الرفاه الاقتصادي، حيث نادى أصحاب هذه المدرسة بضرورة رفع مداخيل الافراد من أجل مكافحة الفقر.

ب. الفقر حسب مدرسة الحاجات الأساسية: تستند هذه المدرسة في تعريفها للفقر على أن الحاجيات الأساسية تمثل القيمة الاجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وبالتالي فهي تشكل الحد أو خط الفقر (الفارس، 2001، صفحة 24).

ج. الفقر حسب مدرسة القدرات الانسانية: ظهرت هذه المرسة في ثمانينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي الهندي Amartya senمن خلال كتابه "تنمية الحرية"، حيث يرى أن التنمية تمثل عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي ينعم بها البشر، وهو مايعبر عنه بالتنمية البشرية، أي توسع الخيارات(احقية) البشر والمتمثلة في ثلاث أحقيات التي تبناها برنامج الأمم المتحدة في سنة 1990 والمتمثلة في ثلاث عناصر:

-الحق في العيش لفترة أطول، والتي يعبر عنها بالعمر المتوقع عند الولادة.

-الحق في اكتساب العلم والمعرفة.

-الحق في الحصول على الحاجيات اللازمة التي تضمن مستوى معيشي مقبول.

ثم تعددت هذه الأحقيات الى أحقيات أخرى كالحرية الاقتصادية واجتماعية وغيرها....

حيث يرى أن التنمية البشرية يجب أن تكون مبنية على القدرة والاستطاعة، أي الفقير هو من يفتقر الى القدرات الوظيفية التي تسمح له بالحصول على حياة لائقة، والى فقر المعايير الاجتماعية والوصول الى طموحاته وتطلعاته وفي هذا المجال يرى أمارتيا سن أنه ليس من المنطق ربط الفقر بالحرمان من الدخل او الحاجات الأساسية، بل يرتبط هو الاخر بالحرمان من القدرات المتسببة في سوء التغذية، تفشي الأمراض المزمنة، وتحقق الموت المبكر.

د. الفقر المبني على الحلقة المفرغة: ويقصد بالحلقة المفرغة مجموعة من التغيرات السلبية المتتابعة التي تبدأ بالفقر وتنتهي به ،كحلقة التي تبدا بانخفاض مستوى الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية الذي يؤثر بدوره على مستوى الصحة، التي تؤثر سلبا على مستوى الدخل مرة أخرى لتشكل بذلك حلقة مفرغة جديدة، واذا نظرنا الى هذه الحلقة فيمكن القول انها مستمدة من فكرة ان الفقراء لا يستطيعون ان يدخروا أو يستثمروا بشكل يسمح لهم من كسر هذه الحلقة المفرغة، على خلاف ذلك نجد الأغنياء لهم القدرة على الاستثمار و ادخار ومن ثم زيادة الدخل الذي يؤثر إيجابيا في اتجاهاتهم.

ومما سبق يمكن القول أن انخفاض معدل الادخار يتسبب في انخفاض الاستثمار بشكله المادي أو البشري يتسبب هو الاخر في انخفاض الدخل الفردي الذي تسبب من جديد في انخفاض معدلات نمو الدخل مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات الفقر (فايز ابراهيم، 1985، صفحة 37).

هـ. تفسير الفقر بناءً على الفكر الماركسي: يرى ماركس أن الفقر ناتج عن ذلك الصراع الطبقي القائم بين العامل والرأسماليين حول الربح والأجور والريع، حيث يعتبر ان الريع هو جزء من فائض القيمة يتحصل عليه ملاك الأراضي مجانا، مما يسمح للرأسماليين بتخفيض التكاليف أي أجور العمال إلى أدنى مستوى مما يساهم في رفع الأرباح.

ويرى ماركس أن تراكم راس المال يؤدي الى زيادة العمال ومن ثم زيادة الأجور(التكلفة) مما يقلل من

الأرباح وعليه فكل محاولة لزيادة الأرباح بتقليل الأجور للعمال من خلال إحلال محلها راس المال، يؤدي الى انتشار البطالة ومن ثم انخفاض استهلاك الذي يتراكم حجمه لدى المنتجين الذين يعجزون عن تصريفه، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية كالفقر، وتدني مستويات المعيشة (دويدار، 1981، الصفحات 455-456).

و. التفسير المالتوسي للفقر: يرى توماس روبرت مالتوس في القرن التاسع عشر أن الفقر يرجع الى تزايد عدد السكان، حيث يشكل نمو هذا الأخير متتالية هندسية أساسها(2+)، في الحين يشكل نمو الموارد الغذائية متتالية حسابية أساسها (1+)، حيث ان التضاعف الهائل في ارتفاع عدد السكان بمقارنة مع المواد الغذائية يتسبب في حدوث البطالة والفقر والجوع، وفي هذا الصدد يؤكد مالتوس ان السبب الرئيسي للفقر الدائم لا يتعلق بنمط الحكم والخلل في توزيع الملكية، فأغنياء ليس في مقدورهم ضمان توفير العمل والغذاء للفقراء، كما ليس الحق للفقراء في مطالبة الاغنياء بضرورة العمل والغذاء.

وتجدر الإشارة الى ملاحظة ان زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجور هذا من جهة، كما أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى ازدياد احتياجات من المواد الغذائية من جهة ثانية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ظهور الفقر.

وفي النهاية توصل مالتوس إلى ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية اللازمة لهم.(العذاري و زوير الدعمي، 2010، صفحة 39).

6.1.أسباب الفقر:

توجد العديد من العوامل المتسببة في الفقر من أهمها:

أ.العوامل الطبيعية: مثل التصحر والجفاف وفي بعض الأحيان الزلازل والإعصارات والفيضانات وغيرها.

ب.عومل إنسانية: كالحروب وما تخلفه من آثار سلبية، من نهب لثروات وانتشار للأمراض والأوبئة ومن ثم تفشي ظاهرة الفقر.

كما أن زيادة السكان بمعدلات مرتفعة بالمقارنة مع معدلات نمو الانتاج (المواد الغذائية وحاجيات)، قد تتسبب في الفقر، وتساهم الازمات العالمية مثل أزمة 1929 وأزمة 2008 وما انجر عنهما من انخفاض في مستويات الاستهلاك والادخار وارتفاع في معدلات البطالة في تزايد معدلات الفقر.

وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري، فالفقر تمتد جذوره إلى عهد الاستعمار الفرنسي، حيث مس جوالي65% إلى 75% من مجموع الشعب الجزائري أنذاك، فقد تركزت غالبية الثروات وأملاك المادية في أيدي الأقلية الفرنسية، في حين معظم الجزائريين وهم الأغلبية كانوا بالكاد لا يملكون شيئا، مما جعلهم يعيشون في و طأة الفقر المدقع، ولكن بعد استقلال الجزائر وبفعل البرامج التنموية الموضوعة في اطار النهوض بالبلاد، بالإضافة إلى تأميم المحروقات في سنة1971، تحسنت مداخيل الدولة مما ساهم في انخفاض معدلات الفقر، وتحسين مستوى المعيشي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأفراد، ولكن مع أزمة 1986 انخفضت أسعار البترول، ومن ثم انخفضت مداخيل الدولة من العملة الصعبة مما أثر سلبا على المستوى المعيشي للأفراد، كما ارتفعت الأسعار خاصة بعد التخلي عن

سياسة دعم الأسعار لمعظم السلع والخدمات، مما أثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، وأصبح يعاني من ظاهرة غلاء المعيشة، وانتشرت البطالة آنذاك، حيث تسببت برامج التصحيح الهيكلي في تسريح العديد من العمال، وعليه فقد عانت الجزائر حقبة من الزمن من ويلات الفقر، ومع بداية الألفية الثالثة وارتفاع أسعار البترول وتشجيع سياسة الدعم الاجتماعي، تحسنت مستويات المعيشة لدى الافراد، ولكن رغم ذلك نجد أن الفقر مازال قائما لحد الساعة، ويمكن إرجاع ذلك إلى نقص فعاليات البرامج التنموية الموضوعة في هذا الاطار.

1.7.آثار الفقر:

ويؤدي الفقر كظاهرة اقتصادية إلى إضعاف النمو الاقتصادي داخل البلد، ويتسبب في زيادة نفقات الدولة من خلال تبني مختلف البرامج والسياسات الموضوعة في اطار محاربته، ويؤثر سلباً على حجم الاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤدي من الناحية الاجتماعية إلى ظهور المجاعات والأمراض المادية والنفسية والنزعات وانخفاض مستويات التعليم والثقافة، كما يتسبب في الكثير من المرات في الانتحار والتشاؤم وفقدان الثقة بالنفس والانزواء...الخ، وتجدر الإشارة إلى أن الفقر قد يؤدي إلى نتائج إيجابية، إذ أنه يساهم في بعض الأحيان على تشجيع الافراد على العمل والتحلي بالصبر والإرادة التي كثيراً ما افتقدها ميسوري الحال.

2.السياسات الاقتصادية الموجهة لمكافحة الفقر:

عملت الجزائر كغيرها من الدول النامية على انتهاج مجموعة من السياسات الاقتصادية، سواء كانت مالية أو نقدية أو تلك المتعلقة بالتجارة الدولية أو سياسة تحديد الأسعار ورفع الأجور من أجل الحد وتقليص من تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر، ومن أهم هذه السياسات نذكر:

1.2.السياسة المالية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الفقر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال آليات سياسات الانفاق العام أو الوسائل الضريبية التي تؤثر بدورها على رصيد الميزانية الدولة، الذي يؤثر على النمو الاقتصادي في البلد، مما يقلل من آثار الفقر وحجمه في البلد.

أ.قناة الانفاق العام: يظهر تأثير الانفاق الحكومي على معدلات الفقر بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على نمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الانفاق الحكومي من أجل تدعيم البرامج الحكومية الموضوعية في إطار محاربة الفقر يساعد على تخفيض معدلاته، كما يؤثر الانفاق الحكومي إيجابيا على إعادة توزيع الدخل القومي، مما يقلل من معدلات الفقر. ويمكن للإنفاق الحكومي ان يمارس تأثيره بشكل مباشر من خلال المعونات الاجتماعية، مثل تعويض البطالة واعانة الشيخوخة ورعاية الطفولة وتدعيم أسعار المواد الغذائية أساسية والمرافق العامة، بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والسكن والنقل العام.

وبالنظر إلى السياسات التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة التسعينيات المتمثلة في تطبيق برامج تثبيت وهيكلة الاقتصاد لتخفيض عجز الموازنة العامة، وفي ظل غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون تأثير سياسة تخفيض النفقات العامة من خلال تخفيض العمالة في القطاع وإلغاء الدعم على السلع

والخدمات خاصة الأساسية، مما يزيد من شدة الفقر، بالإضافة إلى أن سياسة الإنفاق في إطار تطبيق نظرية دولة الرفاهية كثيراً ما تكون نتائجه معاكسة، حيث يستفيد الأغنياء والفقراء بنفس النسبة من الانفاق، بل وقد يصل الحد في بعض الحالات إلى استفادة الأغنياء أكثر من الفقراء.

ب. قناة الضرائب: يتمثل تأثير الضرائب في معالجة الفقر من خلال تأثيره على مستويات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الطبقات، ثم توفير مصدر مالي للإنفاق على الخدمات العامة للفقراء، ولكن ما يعاب على هذه الالية هو التهرب الضريبي خاصة من الأغنياء، وتكاليف الجباية، وسوء استخدام إيرادات الضريبية بما يفيد المجتمع بالإضافة إلى تزايد أنصار مقاومة زيادة الضرائب.

2.2. السياسة النقدية:

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة، وفي سياق محاربة الفقر تظهر تأثيرات السياسة النقدية بطريقة مباشرة من خلال التوسع النقدي لتخفيض معدلات الفائدة التي تؤدي الى زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة المداخيل والنمو الاقتصادي، مما يقلل من حجم الفقر ومعدلاته وشدته، أو من خلال تخفيض السيولة النقدية في إطار محاربة التضخم مما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد مما يقلل من مستويات الفقر في البلاد. ولهذا فان السياسة النقدية تقوم بتكيف مختلف أدواتها لتحقيق وانجاح هذه السياسة في محاربتها للفقر.

3.2. سياسة تحديد الأسعار ورفع الأجور:

تتمثل سياسة الأجور في جميع التدابير والإجراءات التي تضعها الدولة في إطار رفع أو تخفيض مستوى الأجور سواء على المستوى الكلي او الجزئي للأفراد، من أجل معالجة مشكلة أو تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتظهر إما بصورة مباشرة من خلال زيادة رواتب العمال أو رفع الحد الأدنى للأجر، أو بصورة غير مباشرة من خلال تقليص ساعات العمل أو منح وزيادة المكافآت والعلاوات.....الخ.

وفي إطار محاربة الفقر تقوم الدولة بزيادة الأجور من أجل رفع الدخل للفرد مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلات مما يقلل من مستويات الفقر.

ولكن ما يعيق تطبيق هذه السياسات هو أن زيادة الأجور تعني زيادة التكلفة ومن ثم زيادة الأسعار مما يمتص تلك الزيادة في الأجور (زيادة وهمية في الأجور)، ولهذا يشترط أن تكون معدلات نمو الأجور أكبر من معدل نمو الأسعار، أي أن سياسة الأجور الهادفة إلى تقليل الفقر يشترط أن تكون مبنية على الأجور الحقيقية.

4.2. سياسة سعر الصرف:

يظهر تأثير هذه السياسة على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية، وأثرها على الاقتصاد بالإضافة إلى الوقت المستغرق لتحقيق هذه التفاعلات لتأثيرها.

وفي هذا السياق تلجأ الدول خاصة النامية منها الى تخفيض عملتها الوطنية للتقليل من الفقر، لكن يجب

مراعاة تأثير هذا التخفيض على الواردات التي ترتفع تكلفتها عند تقويمها بالعملة الوطنية مما يرفع من الأسعار، مما يزيد من معدلات الفقر.

بالإضافة إلى ما سبق، فان تخفيض العملة يشجع المنتجين على زيادة كمية الإنتاج من أجل تصديرها إلى الخارج، مما قد يزيد من مستويات التشغيل والمداخيل مما يؤدي إلى انخفاض الفقر، كما يجب الاخذ بعين الاعتبار أن إعادة توجيه الموارد نتيجة تخفيض العملة قد يتسبب في تسريح العمال داخل تلك المصانع التي يجرى فيها إعادة التوجيه، مما يزيد من البطالة ومن ثم زيادة الفقر.

3. دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسات الاقتصادية على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2018 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)

1.3.التحديد العملي لمتغيرات النموذج:

من خلال الدراسة النظرية، نحاول بناء نموذج قياسي لأثر بعض متغيرات السياسات الاقتصادية المقترحة على تقليص ظاهرة الفقر في الجزائر، وبصفة عامة تم استخراج بيانات الدراسة من تقارير البنك الدولي ومنشورات البنك الجزائري، وتتمثل متغيرات النموذج في:

أ.معدل الفقر: ويتم قياسه بالاعتماد على الخط الذي يستعمله البنك العالمي في حساب نسبة الفقراء في كل دولة من دول العالم ، حيث يقوم البنك العالمي بقياس الفقر انطلاقا من تعادل القوة الشرائية، ونتحصل على نسب الفقر من تقاريره حول التنمية في العالم.

ب.متغيرات السياسة الخارجية: وتتمثل في:

ب.1.متغير سعر الصرف الأجنبي: وهو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية اللاّزمة لمبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وفي الجزائر نعتمد على سعر صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري في السوق الرسمية. وكلما انخفض معدل سعر الصرف الأجنبي، كلما انخفضت أسعار السلع المستوردة عند تقويمها بالعملة المحلية، وكلما انخفضت كذلك أسعار المواد الأولية المستوردة عند تقويمها بالعملة الوطنية الداخلة في صناعة المنتوجات المحلية مما يؤدي الى انخفاض أسعار هذه السلع المحلية، وكل هذا يؤدي في النهاية الى انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يؤثر بدوره إيجابيا على القدرة الشرائية للمستهلك، ومن ثم تتراجع معدلات الفقر في الجزائر، والعكس صحيح.

ب.2.متغير الميزان التجاري: وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فكلما كان رصيد ميزان التجاري موجب كلما ساهم ذلك في انخفاض معدل الفقر والعكس صحيح.

ج.متغير السياسة النقدية: ويمكن أن نعبر عنه بالتضخم، كون السوق المفتوحة أحد الأدوات المستخدمة في معالجته، ويعرف التضخم على أنه حركة صعودية للأسعار توصف بالاستمرار الذاتي وتنتج عن فائض الطلب الكلي الناتج عن زيادة العرض الكلي، وفي الجزائر يتم قياسه بتطور مؤشر أسعار الاستهلاك، وكلما انخفض مستوى التضخم ارتفعت مستويات المعيشة وانخفضت بذلك معدلات الفقر، والعكس صحيح.

د.متغيرات السياسة المالية: تعتمد السياسة المالية على مجموعة من المتغيرات في معالجة الفقر منها معدلات الضرائب،

حيث ان تخفيضها يشجع رجال الاعمال على زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومن ثم ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلكين مما يقلل من نسبة الفقراء في البلد، بالإضافة إلى أن انخفاض الضرائب على أصحاب الدخول وخاصة المحدودة منها يساهم في زيادة الاستهلاك مما يؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للأفراد، مما يساهم في تخفيض معدلات الفقر في الجزائر، ونفس الشيء للإنفاق الحكومي فزيادة الانفاق الحكومي يساهم في زيادة الأجور للعمال وكذلك زيادة مستويات التشغيل مما يقلل من نسب البطالة ومن ثم الفقر.

وفي هذا المجال نقترح استخدام متغير النمو الاقتصادي كألية لمعالجة الفقر باعتبار أن الضرائب والانفاق الحكومي، يؤثران بطريقة غير مباشرة على معدل النمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على معدلات الفقر .

د.1.معدل النمو الاقتصادي: يقاس هذا المعدل في الجزائر بمعدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي، خلال الفترة 1985-2018، وهو في علاقة عكسية مع الفقر، فزيادة معدل النمو الاقتصادي، يعني زيادة الدخل الوطني الحقيقي الذي يؤدي الى زيادة مداخيل الافراد، وكذلك زيادة الأغلفة المالية المخصصة لدعم ومساعدة المحتاجين ومن ثم زيادة الاستهلاك، مما يفسر بتحسن المستوى المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التشغيل، مما يقلل من نسب البطالة ومن ثم انخفاض معدلات الفقر، والعكس صحيح.

د.2.معدل البطالة: ويحسب من خلال قسمة عدد الافراد العاطلين عن العمل على الفئة النشيطة، وكلما زادت معدلات البطالة كلما زادت معدلات الفقر والعكس صحيح.

وعليه يمكن كتابة نموذج أثر متغيرات السياسات الاقتصادية على الفقر بالصيغة الرياضية التالية:

$$\mathrm{PV} = c + a_1 * TC + a_2 * GDP + a_3 * CH + a_4 * BC$$

حيث:PV : معدل الفقر، c : الحد الثابت، a_1 ، a_2 ، a_3: معالم النموذج يطلب تقديرها، TC : سعر الصرف، GDP : معدل النمو الاقتصادي ، CH :معدل البطالة، BC : ميزان التجاري.

2.3. منهجية الدراسة:

لدراسة أثر متغيرات السياسات الاقتصادية المؤثرة في تخفيض معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2018 نستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتقدير التكامل المشترك وتقدير معادلة تصحيح الخطأ من خلال إتباع الخطوات الثلاثة التالية:

-اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج.

-اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test)

-اختبار تصحيح الخطأ

أ.اختبار الاستقرارية: قبل أن نقوم باختبار الاستقرارية يجب أولا أن نحدد درجة التأخير لكل سلسلة، وبالاعتماد على برنامج Eviews نجد أن: درجة التاخير لـ: معدل الفقر، وسعر الصرف، ومعدل البطالة هي 02، بينما درجة

تأخير معدل النمو وميزان التجاري هي:01.

وباعتماد على اختبار ديكي فولر الموسعADF نجري اختبار الاستقرارية، من خلال ثلاث نماذج حيث نختبر في النموذج الثالث معنوية الاتجاه العام، واذا كان غير معنوي، نقوم باختبار معنوية الثابت لنموذج الثاني واذا كان غير معنوي نختبر وجود جذر الوحدة من عدمه، أما اذا كان الثابت معنوي، فنختبر جذر الوحدة للنموذج الأول، وفي حالة عدم استقرارية السلسة نجري اختبار آخر بنفس الطرق المذكورة سابقا ولكن بعد اجراء الفروقات الأولى. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم قبول فرضية العدم (السلسلة تحتوي على جذر الوحدة) عندما تكون القيمة الجدولية أكبر من قيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة وعكس صحيح. والجدول الموالي يوضح اختبار الاستقرارية لمختلف المتغيرات.

الجدول01 : "نتائج اختبار استقرارية متغيرات النموذج باستخدام اختبارADF"

البيان	Tالمحسوبة	الاحتمال	القرار
معدل الفقر(PV)	-3.88	0.0003	مستقرة عند الفرق الأول في حالة عدم وجود الثابت والاتجاه العام
سعر الصرف (TC)	-4.02	0.004	مستقرة عند الفرق الأول في حالة عدم وجود الثابت والاتجاه العام
معدل النمو الاقتصاديGDP	-2.98	0.0041	مستقرة عند الفرق الأول في حالة عدم وجود الثابت والاتجاه العام
معدل البطالةCH	-5.56	0.000	مستقرة عند الفرق الأول في حالة عدم وجود الثابت والاتجاه العام
ميزان التجاري(BC)	-5.61	0.0000	مستقرة عند المستوى في حالة عدم وجود الثابت والاتجاه العام

المصدر: مستخرج من برنامج EViews

إختبار السببية: وبالنسبة لاختبار السببية بين سعر الصرف ومعدل الفقر فتتلخص في الجدول الموالي

الجدول02:نتائج اختبار السببية بين سعر الصرف ومعدل الفقر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1985 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC does not Granger Cause PV	30	3.35419	0.0512
PV does not Granger Cause TC		0.05169	0.9497

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معلومات مستخرجة من برنامجEViews

من خلال الجدول نلاحظ ان سعر الصرف يتسبب في معدل الفقر عند مستوى معنوية (5.12%) أي

نرفض فرضية العدم، والفقر لايتسبب في سعر الصرف (أي نقبل فرضية العدم عند مستوى ثقة تقارب95%).

-بالنسبة لمعدل الفقر والنمو الاقتصادي:

الجدول03:نتائج اختبار السببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1985 2018			
Lags: 5			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause PV	27	1.11820	0.3898
PV does not Granger Cause GDP		3.14712	0.0363

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معلومات مستخرجة من برنامجEViews

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو لا يتسبب في معدل الفقر أي نقبل فرضية العدم باحتمال 38.98%، والفقر يتسبب في معدل النمو الاقتصادي أي نرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية تقارب (3.63%).

-بالنسبة لمعدل الفقر ومعدل البطالة:

الجدول04:نتائج اختبار السببية بين معدل الفقر ومعدل البطالة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1985 2018			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CH does not Granger Cause PV	31	0.24857	0.6220
PV does not Granger Cause CH		8.82556	0.0060

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معلومات مستخرجة من برنامجEViews

من خلال الجدول نلاحظ ان معدل البطالة لا يتسبب في معدل الفقر أي نقبل فرضية العدم باحتمال 62.20%، والفقر يتسبب في معدل البطالة أي نرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية تقارب(0%).

-بالنسبة لمعدل الفقر وميزان تجاري:

من خلال الجدول الموالي: نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري لا يتسبب في معدل الفقر أي نقبل فرضية العدم باحتمال 88.67%، والفقر يتسبب في رصيد الميزان التجاري أي نرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية تقارب(0.09%).

الجدول05:نتائج اختبار السببية بين معدل الفقر والميزان التجاري

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1985 2018			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BC does not Granger Cause PV	31	0.02066	0.8867
PV does not Granger Cause BC		3.07294	0.0905

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معلومات مستخرجة من برنامجEViews

ب.اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test): من خلال الجدول الموالي نلاحظ ان القيمة المعيارية المحسوبة (7.42) اكبر من 3.2 وبالتالي توجد علاقة تكامل في المدى البعيد.

الجدول06: اختبار الحدود(Bounds Test) :

ARDL Bounds Test		
Sample: 1989 2016		
Included observations: 28		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.426520	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معلومات مستخرجة من برنامجEViews

جـ.اختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ: من الملحق رقم (1) نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالب(-0.93)، ومعنوي، كما نلاحظ ان نموذج تصحيح الخطأ على المدى البعيد يوضح ان معدل الفقر له علاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي (الميل سالب ويساوي-1.50) ، وفي علاقة موجبة مع معدل البطالة(ميل موجب يساوي0.81)،وفي علاقة سالبة مع رصيد ميزان التجاري (ميل سالب يساوي0.002 وهو ضعيف جدا)، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، اما من الناحية الإحصائية فكل المعالم النموذج معنوية باستثناء رصيد ميزان التجاري فهو غير معنوي.

$$\mathrm{PV} = 5.38 - 1.50GDP + 0.81CH$$

خاتمة:

الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة ومتعددة الأسباب والجوانب، لها من الاثار ما يجعلها حاجزا معيقا للتنمية وتقدم البلدان، ولهذا تسعى معظم بلدان العالم إلى البحث في فعالية مختلف السياسات الاقتصادية التي من شانها التقليل من حدة واثار هذه الظاهرة، وعليه فقدكان الهدف من هذه الدراسة يتمحور حول مختلف السياسات الموضوعة في إطار محاربة تطور هذه الظاهرة في الجزائر خلال الفترة 1985-2018.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى القائلة بان: "سياسة رفع معدل النمو في الجزائر له أثر إيجابي في محاربة الفقر خلال الفترة 1985-2018"، هي فرضية صحيحة، فقد اكدت الدراسة القياسية أن معدل الفقر تربطه علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدر الميل بـ:-1.5

-بالنسبة للفرضية الثانية القائلة بان:" سياسة تقليل معدلات البطالة في الجزائر من شانه تخفيض معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2018 "، فهي فرضية صحيحة فحسب الدراسة القياسية فانه توجد علاقة موجبة

بميل(0.81) بين الفقر والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

-اما الفرضية الثالثة والقائلة بان: "السياسة المبنية على زيادة الانفاق الحكومي لها أثر موجب على تقليل من معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة:1985-2018"، اكدت نتائج المستخرجة من برنامج Eviewsان الانفاق الحكومي يتسبب في حدوث الفقر، ولكن تم رفض متغير الانفاق الحكومي احصائيا عند بناء نموج طويل الاجل.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة نتوصل الى النتائج التالية:

-الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وهي مؤشر عن تخلف البلدان.

-تؤدي السياسات المتمثلة في العمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من معدلات البطالة والتحسين من رصيد الميزان التجاري، الى التقليل من تفاقم الفقر في الجزائر.

-الفقر مشكلة اقتصادية، تتأثر بمجموعة من العوامل، كما تؤثر فيها.

اقتراحات:

-ضرورة وضع برامج وسياسات اقتصادية والعمل على تنفيذها بالصورة المناسبة للتقليل من ظاهرة الفقر.

-ضرورة البحث عن مصادر للتمويل خارج قطاع المحروقات كالطاقات المتجددة لضمان تمويل دائم للتنمية والقضاء على البطالة ومسببات الفقر.

-ضرورة اتباع سياسة الانفاق من اجل تشجيع الاستثمارات الرامية الى خلق فرص العمل لتقليل من الفقر.

-العمل على توظيف مختلف الافكار والابداعات والبحث العلمي، من اجل البحث في مختلف الطرق والامكانيات الهادفة الى حصر هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها بدقة وتنبؤ بها بغرض محاربتها ومعالجتها حاضرا ومستقبلا.

قائمة المراجع:

- البنك الدولي. (1999). تقرير عن التنمية البشرية.
- الحبيب فايز ابراهيم. (1985). التنمية الاقتصادية، بين النظرية وواقع الدول النامية. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.
- المنظمة العالمية للصحة الامم المتحدة. (2010). حقوق الانسان والصحة واسترتيجيات الحد من الفقر. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، العدد رقم05.
- الفارس عبد الرزاق. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- العذاري عدنان داود ، و هدى زوير الدعمي. (2010). قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
- وهب علي. (1996). خصائص الفقر والازمات الاقتصادية في العالم الثالث. بيروت: دار الفكر اللبناني.
- دويدار محمد. (1981). مبادئ الاقتصاد السياسي. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

- عياد هشام. (2017). اثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970 -2013. تلمسان: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد .
- Lipton, M. (1997). Defining and Mesuring poverty. New York: coneptual,Issues,Human Development Papers.
- Morrisson, C. (octobre 2002). Les politiques anti pauvreté : diversité ou similitudes, Notes de Banchmarking international.
- Programmer(UNDP), U. N. (1997). Human Developement Reprt « HDR ». New York: Oxford University ; press .
- Ravallion, M. (2008). Dollar a day revisited. The World Bank Economic Review, 02.

الملاحق:

الملحق رقم(01):

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: PV, GDP, CH, BC
Sample: 1985 2018
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Total number of observations: 124
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	127.354	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-9.92091	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(PV)	0.0003	0	7	30
D(GDP)	0.0000	0	7	32
D(CH)	0.0000	0	7	32
D(BC)	0.0000	2	7	30

الملحق رقم(02):

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: PV
Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 3)
Sample: 1985 2018
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PV(-1))	0.662662	0.132610	4.997078	0.0004
D(PV(-2))	0.508054	0.171337	2.965235	0.0129
D(GDP)	-0.462380	0.210351	-2.198130	0.0502
D(GDP(-1))	1.035660	0.227557	4.551218	0.0008
D(GDP(-2))	-0.193992	0.153479	-1.263968	0.2324
D(CH)	0.581902	0.157285	3.699658	0.0035
D(CH(-1))	-0.911874	0.148424	-6.143693	0.0001
D(CH(-2))	-0.300454	0.176577	-1.701553	0.1169
D(CH(-3))	-0.749017	0.150433	-4.979067	0.0004
D(BC)	0.000233	0.000120	1.938058	0.0787
D(BC(-1))	0.001991	0.000317	6.273218	0.0001
D(BC(-2))	0.002033	0.000438	4.640054	0.0007
CointEq(-1)	-0.939815	0.132073	-7.115853	0.0000

Cointeq = PV - (-1.5024*GDP + 0.8127*CH -0.0020*BC + 5.3897)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-1.502401	0.409061	-3.672809	0.0037
CH	0.812652	0.068818	11.808751	0.0000
BC	-0.002007	0.001449	-1.384355	0.1937
C	5.389664	1.232948	4.371364	0.0011